

مجلس الأمانة

لآخر الأخبار المحلية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Local

دعا خلال ندوته إلى تعزيز الحريات وتوسيع المشاركة السياسية وتنويع الموارد المناور: البورصة خسرت 7 مليارات والحكومة لم تحرك ساكناً وتدخلت مرة واحدة فقط لإنقاذ شركاتها الحليفة

الحصان: على رئيس الوزراء المقبل اختيار وزراء أقوياء وأكفاء يتحملون المسؤولية

حمل مرشح الدائرة الثانية المحامي دوخي الحصان الحكومة مسؤولية توقف ركب التنمية بالبلد نتيجة سوء ادارتها للجهات التنفيذية من وزارات ومؤسسات الدولة المختلفة حتى وصلنا إلى مرحلة التخلف عن التطور وملاحقة التقدم الذي يحيط بنا خاصة في دول مجلس التعاون.



المحامي دوخي الحصان

واستغرب الحصان التهافت الحكومي على القضايا التي تفرق الشعب من خلال جهاتها المتعددة، خصوصاً فيما يتعلق بالفرقة وعدم المساواة في الرواتب والكوادر التي تمت مؤخرًا، ناهيك عن محاولاتها المتكررة بالتدخل في الانتخابات بصورة كبيرة ومستمرة وتجاهلها لحل القضايا التي تهم المواطن الكويتي كقضية التعليم والصحة والسكن والامن والتوظيف، داعياً حكومة

التناقصات والتردد في اتخاذ القرار الى تطبيق خطاب صاحب السمو الامير والداعي الى العمل للوطن والارتقاء بالخدمات التي يتلقاها المواطن واعطاء القضايا المصرية الاولوية ضمن اجندتها والتمسك بالوحدة الوطنية ونيل العنصرية البغيضة والطائفية.

ودعا الحصان رئيس الحكومة القادم الى اختيار الوزراء الاقوياء الذين يعملون من اجل الكويت لينهضوا بها الى مصاف الدول المتقدمة وان تكون حكومة قوية وقادرة على قيادة المرحلة المقبلة حتى تتمكن من العمل ضمن خطط واستراتيجيات واضحة وان يكون مبدأ التعاون هو السمة الغالبة بين السلطتين ونيل الخلافة والابتعاد عن الفتوية في اتخاذ القرار والنظر الى المصلحة الوطنية هو المعيار الاساسي للعمل.

مانع العجمي: الواقع الذي نعيشه الكويت يخلو من الرؤية والتخطيط

انتقد مرشح الدائرة الخامسة مانع العجمي الاداء النبائي السابق والحكومة السابقة بعد ان غابت الرؤية الاستراتيجية عنهما، مشيراً الى ان الواقع يعيشه الكويت يخلو من القرار المستقبلي الواضح وهذا مؤشر خطير يزعم الحق في البلاد سياسياً واقتصادياً.

وقال العجمي في تصريح صحافي اننا بحاجة الى اصلاح السياسي بمفهومه الشامل الذي يبدأ ببرلمان قوي ينظم عمله وفق الاطر الدستورية، وحكومة جادة تملك الخطط والرؤى القائمة على الموضوعية ولا تسمح بتدخل الوساطة والمحسوبية والفساد الى داخلها، لافتاً الى ان الجميع مل من الصراع القائم والتدخلات التي عرقلت عمل السلطين الامر الذي يدعونا جميعاً الى الكاتف والتلاحم لكي يكون مستقبل الكويت نصب اعيننا جميعاً.

واضاف العجمي ان نيل الخلافات والاجندات المسبقة والتقاؤل بحكومة ومجلس قادرين على التعاون وتجاوز خلافات المرحلة الماضية يعني انه يمكننا فعلاً البدء بعملية الإصلاح بجميع اشكالها.

واقامة وترسية المناقصات ثم تصعد الرشوة الى الهرم وتكون هذه الرشوة في السلطة التشريعية فكيف نأمل ان تطور البلد وقال يجب ان يكون هناك رادع وهو تطبيق القانون.

واكد المناور انه شخصياً ضد تطبيق القانون الوضعي ولكن القانون موجود فلماذا لا يطبق؟ متسائلاً هل الحكومة المتبعة بتطبيق القانون ضد المرتشين أم كان ذلك بضغط شعبي كبير. وكشف ان الرادع الرئيسي لواد الفساد حتى تكون الكويت قادرة على العطاء وتكون دولة مركز مالي واقتصادي لابد من تطبيق القصاص، واعتبر ان المرتشي لو فكر انه عندما يتقاضى رشوة ستقطع يده بكل تأكيد سيعيد تفكيره في الموضوع مجدداً، وقال المناور انه لو طبق القصاص بالكويت لرأيت ربع أعضاء مجلس الأمة بليبسون الشاديش من دون اكام وقال لايد ان ترجع أموال الشعب للشعب.

وأوضح ان مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لدى الكويت سلبى جدا وقارن بدول الخليج وقال ان ترتيب الكويت عالمياً بهذا المجال 69 وخليجياً 6 وعربياً 8، واكد ان كل دول الخليج سبقتنا بالإضافة لكل من الأردن والمغرب وكشف ان عندما يريد المواطن ان يؤسس شركة في الكويت يحتاج الى 14 خطوة و35 توقيعاً و6 شهور من الوقت بينما في قطر 4 خطوات و5 توابع و6 أيام فقط بينما في دولة الامارات تحتاج 4 خطوات و3 توابع و3 أيام.

واكد اننا نعاني في الكويت من اذوية التنمية، وقال انه غير مقتنع بوجود تنمية في الكويت إلا بوجود حكومة جادة ومحاسبة

أو السونار أو المقطعية برغم من الوفرة المالية التي تعيشها الكويت، وقال: «هل يعقل ان كل طبيب واحد يخدم أربعة آلاف وخمسمائة حالة»، واكد ان مثل هذه الأرقام ليست موجودة إلا في الدول المتخلفة.

وقال ان التعليم تطور في كل مكان إلا في الكويت، واكد انه من الملاحظ ان أساليب التعليم المتبعة لم تعد تتناسب مع متطلبات العصر والمرحلة الحالية، معبراً عن قلقه بان الكويت لا يوجد فيها إلا مدرس واحد كويتي الجنسية فقط لمادة التعليم، وطالب المناور بخصخصة التعليم، وقال ان الدولة تنفق على كل طالب في الابتدائي مبلغاً وقدره 1400 دينار، موزعة على الكتب والقرطاسية والعمل الإداري والمشتات، وقال لماذا لا يعطي هذا المبلغ لرب الأسرة عن طريق «بون» وتكون المدارس مدارس خاصة؟ وبهذه الطريقة سنرتقي بالتعليم لأن المدارس ستطور من عملها ذاتياً لان الاختيار سيزيد عليها.

واكد المناور اننا في الكويت تقدر قوائمننا المالية لسنة 2011 بـ 8 مليارات دينار، وتزداد على ان هذا الرقم يعني بناء 24 دولة مثل موريتانيا ويعني بناء 10 دول مثل الأردن ويعني بناء 4 دول مثل اليونان يعني المساهمة في حل الأزمة الاقتصادية الأوربية، وقال المناور ان من المؤسف ان المواطنين لم يشعروا بهذا الفائض المالي سواء على المستوى الشخصي أو البلد بشكل عام.

وقال ان الكويت خليجياً ترتبها السادس بين انتشار الفساد وللأسف ان عدد دول الخليج 6 دول فقط وترتيب الكويت عالمياً 54، مشدداً على ان الرشوة انتشرت من استخراج رخصة القيادة



مرشح الدائرة الرابعة المحامي أسامة المناور متحدثاً خلال الندوة

يكن عندها هدف ملعلن للتنمية، قد حققت بين 30% و60%. وأشار إلى ان الحكومة فشلت في تنفيذ المشاريع الكبرى، وقال ان في سنة 1985 تم التوقيع والقرار على مشروع المدينة الجامعية مبدياً استغرابه من ان الحديث الذي يدور اليوم ان يتم الانتهاء من هذا المشروع في عام 2020، وذكر أيضاً الدائري الأولى في سنة 1989 وجسر الصبية سنة 1988 ومستشفى جابر سنة 2003 وتطوير جزيرة فيلكا 2003.

وأعتبر ان من أهم ما سيقدمه ان اصبح مجلس أمة أو أي عضو آخر أولاً مشروع مستشفى خاص بالمواطنين في كل محافظة، وثانياً مستشفى خاص بالساء يكون جميع من يعمل به من النساء



جانب من الحضور في ندوة المحامي أسامة المناور (قاسم باشا)

هل تطلق «صناديق 2012» رصاصة الرحمة على «الفرعيات»؟

قانونية لهذا الرأي. أما الرأي المعارض لها فيستند إلى عدة حجج أساسية، منها: 1) إن إجراء الانتخابات الفرعية الجواب الذين يتمتعون بالكفاءة المهنية والموضوعية ويتعارض مع المصلحة الوطنية العامة. 2) الفرعية تعني كسر القانون والنيل من هيبة الدولة. 3) ما بين الاتجاهين السابقين، يرى اتجاه ثالث ضرورة التفريق ما بين «الفرعيات» والتشريعات حيث تكون الأولى محرمة والثانية هي شكل من أشكال التجمع المصان دستورياً.

أخذت عدة إجراءات لمواجهة إجراء الانتخابات الفرعية في الكويت، وتتمثل في النقاط التالية: 1) إجراءات سياسية سيادية، تمثلت في التوجه الأميري المعارض لإجراء الانتخابات الفرعية وأمر ذلك إعلان عدد من النواب عدم مشاركتهم في الفرعية احتراماً لتوجيهات سمو الأمير وانسجاماً مع القانون. 2) إجراءات قانونية ملزمة، تمثلت في إصدار المحكمة الدستورية حكماً قاطعاً بدستورية قانون تجريم الانتخابات الفرعية.

في المجلس السابع (1992) بنسبة 48%، تم ارفع العدد مرة أخرى في المجلس الثامن (1996) إلى 27 عضو بنسبة 54%. وفي المجلس التاسع (1999) بلغ عدد الأعضاء 26 عضواً بنسبة 52%. وفي المجلس العاشر (2003) بلغ عدد الأعضاء من القبائل 25 عضواً بنسبة 50%. وفي المجلس الحادي عشر (2006) وبنسبة 44%، وارتفع العدد في المجلس الثاني عشر (2008) بلغ عدد الأعضاء 26 لكل منهما، بما يمثل نسبة 52% من إجمالي الأعضاء، وتراجع العدد إلى 25 عضواً في المجلس الثالث عشر بنسبة 50%.

اتجاهات الرأي إزاء الفرعيات 1) ثمة ثلاثة اتجاهات إزاء تأييد أو تجريم الانتخابات الفرعية في الكويت، على النحو التالي: 1) هناك رأي مؤيد لإجراء الانتخابات الفرعية بحجة وجود شبهة عدم دستورية في قانون تجريم الانتخابات الفرعية كونه يتناقض مع المعايير العالمية للحصول نحو الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، ويضع قيوداً على حرية الرأي والتعبير، كما أن الحكومة تغض الطرف على اختيارات القوى السياسية التي تقوم بتسمية مرشحين محددين لها في الانتخابات، غير أن هذا الرأي سقط مع حكم المحكمة الدستورية في نهاية 2011 بدستورية قانون الفرعية وبالتالي لم تعد هناك حجة

الأمم في الكويت خلال الفترة (1962-2009) إلى أن القبائل تعكس مكانة محورية في المؤسسة التشريعية، لأن العضوية القبلية في مجلس الأمة تعبر عن النفوذ السياسي والجاه الاجتماعي. ويكفي الإشارة إلى قبائل بعينها، التي تواجدت بناؤها لسنوات تحت قبة البرلمان، سواء في مرحلة ما بعد الاستقلال أو في مرحلة ما بعد التحرير. مثل قبائل العوازم والعجمان والطران والرشايدة والعتبان والعنزة والشمر والهواجر والفضول والطيفر والدواسر، ويتقاطع العبد العائلي مع صعود العامل القبلي. وهنا، تبرز أسماء عائلات شهيرة مثل الخالد والغانم والصقر والقطان. فقد بلغ عدد نواب القبائل في المجلس الأول (1963) 21 عضواً بنسبة 42%. وفي إجمالي الأعضاء، واستمرت ذات النسبة في المجلس الثاني (1967)، وارتفع العدد في المجلس الثالث (1971) إلى 22 عضواً بنسبة 44%. وارتفع العدد في المجلس الرابع (1975) إلى 24 عضواً بنسبة 48%. وارتفع العدد في المجلس الخامس (1981) إلى 28 عضواً بنسبة 56%. ثم تراجع إلى 26 عضواً بنسبة 52%.

ومع استعادة التجربة البرلمانية بعد الغزو العراقي الغاشم للكويت، بلغ عدد نواب القبائل 24 عضو

للغضاء الدستوري يؤكد دستورية قانون تجريم الفرعية وخطاب متوافق عليه من جميع القوى السياسية وفعاليات المجتمع ومنطلقاته ورجال الدين يدين «الفرعيات» بل شارك في تلك الأداة عدد غير قليل من أبناء القبائل التي اعتادت إجراء فرعية ومن هؤلاء من ترشح مستقلاً متحدياً هذا السلوك من القبيلة ومراهناً على رغبة الشباب في رفض مخزجات «الفرعية».

فقد دأبت القبائل الكويتية على إجراء انتخابات اصطلاحاً على تسميتها بـ «الانتخابات الفرعية» أو «انتخابات القبيلة» أو «التشاويرات» في مناطق جغرافية محددة ودوائر انتخابية معينة، فهناك تصور سائد داخل فكر شريحة من الكويتيين بأن «القبيلة» أساس المجتمع والديوانية برلمانها، لأنه في موسم الانتخابات تتحول الديوانيات إلى غرف عمليات لا تتوقف لمساندة المرشح المتفق على دعمه من القبيلة، بل أن الدولة في معظم دول الخليج - نتيجة حداثة نشأتها وتجربتها - ما زالت دون الفعالية الجماعية، ويطلق عليها أحياناً تعبير «الديموقراطية المتطورة» التي تعتمد كثيراً على القبيلة لتفسير شؤونها، من هنا يؤرخ تقرير مركز اتجاهات لبدابة الانتخابات الفرعية ويقرأ حجم إسهامها في تشكيل مجلس الأمة منذ الفصل التشريعي الثالث أي قبل 40 سنة.



خالد المضاحكة

أطلق مركز «اتجاهات» للدراسات والبحوث الذي يترأسه خالد المضاحكة ثلثي تقاريره التوجيهية المتعلقة بمسار العملية الانتخابية وخصص التقرير الثاني لموضوع «الانتخابات الفرعية في الكويت»، التي ظلت لفترة طويلة واحدة من أهم ملامح العملية الانتخابية «غير الرسمية» في الكويت، وفي الانتخابات الراهنة بدأت ملامح أمل في القضاء على «الفرعيات» حتى بشكل جزئي وقد يفجر صندوق الانتخابات ويطلق رصاصة الرحمة على الفرعية بالإنحياز إلى من لم يشارك فيها.

وعلى الرغم من تبلور توجه حكومي ومجتمعي وفردى في السنوات الأخيرة لواجهتها والحد من إجراءات ممارستها حيث كانت البداية مع قانون جرم الفرعية في العام 1996 لكنه لم يطبق إلا في انتخابات 2006 ثم في انتخابات 2008 و2009 عن طريق تجريم قضايا للمشاركين في الفرعية لكنها كانت قضايا بلا أدلة فتسلطت في ساحة القضاء ولم يصد أي حكم إدانة حتى الآن، وفي العام الحالي اتخذت الحكومة وأجهزة الأمن نفس نهج المراقبة من بعيد وتحرير قضايا لكن مع استخدام وسائل تقنية تتيج تقديم أدلة حقيقية في جرائم الفرعية، كما أن المتغير الأهم في هذا السياق أن محاربة الحكومة الفرعية في الانتخابات الحالية تعززت بحكم

لأول مرة تتوافق القوى السياسية والحراك الشبابي مع القيادة السياسية والقانون ضد «الفرعيات» 6 نواب من «الرابعة» و«الخامسة» انسجموا مع توجيهات الأمير برفضهم المشاركة في الفرعية